عبدالحسين الهنين*: عتب عراقي مقابل شروط تركيا .

الدول أوزان , وتعامل الدول عادة مع نظرائها من خلال قدراتها وتأثيرها وان مبدأ التعامل بالمثل يصلح بين الدول المتساوية بالتأثير والفعل فقط , اما فيما يخص الدول الضعيفة فان هذا المبدأ يستخدم بشكل روتيني في البيانات التي تختم المؤتمرات دون الاهتمام لمضمونه .
من يطلع على رسالة وزير الطاقة التركي (ألب أرسلان بيرقدار) ألأخيرة الموجهة الى وزير النفط العراقي سوف يتأكد ان اعادة تصدير النفط العراقي من حقول كوردستان و كركوك عبر ميناء جيهان التركي هي اقرب الى المستحيل في المدى القريب فالشروط التركية وضعت تحت ستار الزلزال ألأخير لتبرير امتناع تركيا عن استئناف العمل تحت فقرة الظروف القاهرة (Force majeure) , وهي عبارة تدرج في العقود و تعبر عن الزلازل والحروب وقضايا أخرى خارج ارادة و قدرات اطراف العقد .

في المقابل استمعنا من جهات رسمية وشعبية عراقية ترديد كلمة (عتب) على جارتنا تركيا ظنا منها ان عاداتنا العشائرية والاجتماعية تنفع في العلاقات الدولية . قطعا هو اكتشاف عراقي اصيل لكنه للأسف لا قيمة له لان المصالح المتبادلة فقط هي من تؤدي الى صفقات بين الدول تحت مبدأ (Win Win) بعد ان يتنازل جميع الأطراف عن سقوفهم العالية ليلتقوا في منتصف الطريق, واعتقد ان تثبيت حصة مائية محددة بالأمتار المكعبة لكل ثانية و بجداول شهرية طيلة ايام السنة هي افضل الخيارات للعراق اذا ادركنا ان الماء أهم من النفط ويشكل مسألة وجودية لأدامه الحياة في بلاد ما بين النهرين , وان النفط قضية طارئة تاريخيا وان ظهوره جعل شعب العراق مدمن على الكسل والريعية , وقد يكون النفط اساس الأزمة ألأخلاقية التي طغت علينا لاسيما الفساد الواسع في البلاد .

الواقع ان الشروط التركية المطلوب قبولها من الجانب العراقي لكي يبدأ استئناف ضخ النفط قاسية جدا , لكن عدم مناقشتها و الانتظار لفترة طويلة لا يشكل خسارة اضافية لتركيا فقط وانما خسارة عراقية يومية تقدر ب 33 مليون دولار في وقت تكشف فيه موازنة البلاد

أوراق في السياسة النفطية

العامة عن عجر قياسي , وهناك اوراق اخرى بيد تركيا اهمها ملف المياه , ويبدوا ان تركيا تراهن على نفاد صبر الجانب العراقي .

تتركز الشروط التركية على دفع رسوم المرور اثناء فترة التوقف (و هو ما يشبه صيغة Take or Pay) وسحب الدعوى المتعلقة بالتعويضات والغاء مبلغ الغرامات التي قررتها محكمة غرفة التجارة الدولية في باريس والبالغة 1.471 مليار دولار , وبشكل عام التنازل عن كل نتائج ومخرجات قرار المحكمة الذي يشبه قرار تأميم (Nationalization) لنفط كوردستان لصالح بغداد لكن بفعل خارجي , وقد تم التعبير عنه في المادة (12) في موازنة العراق العامة لسنة 2023 بعدما اضطر الائتلاف الشيعي ان يخضع لأراده عدد قليل من النواب الشباب خشية خسارة شعبية في الوسط والجنوب رغم ان هذه المادة قد زعزعت الثقة مع اربيل , لاسيما ان ما جاء فيها لا يتناسب مع الاتفاق السياسي الذي تم على اساسه تشكيل الحكومة الحالية . و بحسب قانون الموازنة لسنة 2023، فإن العراق يجب أن يصدّر 3 ملايين و500 ألف برميل يوميا، منها 400 ألف برميل من الإقليم يتم تصديرها من الميناء التركي عبر خط الأنابيب الذي يمتد من كركوك إلى جيهان في تركيا .

و رغم ان توقف التصدير يؤدي الى فقدان الإقليم نصف إيراداته الشهرية مما تسبب بمشكلة كبيرة في توفير رواتب موظفيه , و قد دفع هذا التوقف عدة شركات أجنبية عاملة في الإقليم لوقف نشاطاتها ، فلم تعد البيئة صالحة للتوقعات حول طبيعة الإنتاج و كميته , لكن من مراجعة الأرقام والظروف سنكتشف ان المتضرر الأكبر من توقف التصدير هو حكومة بغداد ، لأنها مجبرة على توفير الرواتب الشهرية للموظفين في كردستان التي تقدّر بنحو نصف مليار دولار أميركي والتي يفترض ان تخصم من إيرادات حصة الإقليم النفطية ، و هو ما يفاقم العجز في الموازنة , ألأمر الذي يتطلب تحركا دبلوماسيا جديا للتباحث مع الجانب التركي لمعالجة المشاكل المالية و الفنية لأن مزيدا من التأخير سيراكم من الضرر الحاصل على الجميع على ان يأخذ بنظر الاعتبار الكلفة السياسية والاجتماعية في قضية حساسة تتعلق بوحدة العراق فضلا عن متعلقات أخرى مرتبطة بالأمن الإقليمي وتواجد عناصر معارضة تركية في اراضي عراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي .

من طبيعة النظام السياسي في العراق بعد 2033 انه لا يعمل على حل أي مشكلة الا بعد ان يصل الأمر الى حافية الهاوية وهو ما يحدث عمليا في ملف نفط كوردستان ألآن , فهل يمكن تحويل الأزمة الى فرصة سانحة (تحت الضغط) لإنجاز إطار قانوني دائم لقطاع

النفط في البلاد بعدما صنع قرار محكمة غرفة تجارة باريس بيئة تفاوضية جديدة وخانقة لكل الأطراف؟ .

بل يمكن التوصل الى تفاهم حول قرار المحكمة الفيدرالية العراقية في فبراير 2022 التي لا تعترف بها اربيل كونها شكلت خارج اطار الدستور , القرار الذي نص على أن تشريعات النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان غير دستورية و قد أبطل عقود حكومة إقليم كردستان مع شركات النفط الأجنبية واعتبرها غير قانونية ومخالفة للدستور.

ان حل منصف وفق الدستور سيكون ضمانة لوحدة العراق , على ان يأخذ بنظر الاعتبار مخرجات قرار محكمة غرفة تجارة باريس لأن المساومات السياسية الحزبية ذات الطابع التكتيكي قصير الأمد لن تنفع في المدى البعيد .

(*) باحث اكاديمي ومستشار سابق لرئيس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 28 آب 2023

http://iraqieconomists.net/ar/